Π

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بغرادية

الملتقى الدولي الأول:

لمعهد العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

بعنوان:

الاقتصاد الإسلامي ــ الواقع ورهانات المستقبل

ورقة بعنوان:

الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيــره مــن النظريات الاقتصادية الوضــــــــــعية.

إعداد الدكتور: عماد عمر خلف الله أحمد

الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيـــره مـــن النظريات الاقتصادية الوضـــــــــــــعية.

مقدمة:

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن الله تعالى خلق الخلق إنساً وجناً لتحقيق عبوديته عــز وجــل وتكفــل بأرزاقهم ووضع لهم نظاماً لا يغادر صغيرة ولا كبيرة مما ينفعهم في حياتهم الدنيا وفي آخرتهم إلا وضحها لهم في كتابه أو وضحها نبيه ε في سنته، ومن ذلك مــا يتعلق بالاقتصاد فالشريعة قد بيّنت لنــا أصــول وضــوابط المعــاملات الماليــة والاقتصادية، في نظان بديع ، يتحدى كل الانظمة التي وضعها البــشر، والواقــع يشهد بذلك، النظام الإشتراكي فقد انهار وانتكس ، وها نحن في هذه الأيام نــشاهد بأعيننا ونسمع بآذاننا إنهيار الرأسمالية، بينما النظام الإسلام ثابت كالطود الشامخ، بل العالم الغربي يحث على تطبيق النظام الإسلامى لأن من صنع خــالق البــشر العليم بمصالحهم.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وخمس مباحث وخاتمة وفهارس.

المبحث الأول : تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً:

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الإسلامي ــ مفهومه وخصائصه وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الثانى :خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي.

المبحث الثالث :النظام الرأسمالي ــ مفهومه وتأسيسه وأسسه وعيوبه وفيه مطلبان:

المطلب الأول :مفهوم النظام الرأسمالي وتأسيسه.

المطلب الثانى :أسس النظام الرأسمالي وعيوبه .

المبحث الرابع :النظام الأشتراكى ــ مفهومه وخصائصه وعيوبه وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم النظام الإشتراكي وتأسيسه.

المطلب الثاني: خصائص النظام الإشتراكي وعيوبه.

المبحث الخامس: الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وبين النظامين الرأسمالي والإشتراكي.

المبحث الأول: تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحاً.

أولاً: تعريف الاقتصاد لغة:

قال في لسان العرب: القصد استقامة الطريق قَصَد يَقْصِدُ قصداً فهو قاصِد وقوله تعالى: (وعلى الله قَصْدُ السبيل) أي على الله تبيين الطريق المستقيم والدعاءُ إليه بالحجج والبراهين الواضحة ومنها جائر أي ومنها طريق غير قاصد وطريقٌ قاصد سهل مستقيم وسَفَرٌ قاصدٌ سهل قريب وفي التنزيل العزيز: (لو كان عَرَضاً قريباً وسفراً قاصداً لاتبعوك) قال ابن عرفة سفراً قاصداً أي غيرَ شاقٍّ والقَصْدُ العَدْل ... وفي الحديث: (القَصدَ القصدَ تبلغوا) أي عليكم بالقصد من الأمور في القول والفعل وهو الوسط بين الطرفين... والقَصْد في الشيء خلافُ الإفراطِ (1).

وقال القاموس: القَصْدُ : اسْتِقامَةُ الطريقِ والاعْتِمادُ والأَمُّ قَصدَه وله وإليه يَقْصِدُه وضِدُّ الا فْراطِ كالا قْتِصادِ ومُواصلَةُ الشاعِرِ عَمَلَ القَصائدِ كالا قْتِصاد ورجُلٌ ليس بالجَسِيمِ ولا بالضَّئِيلِ كالمُقْتَصِدِ والمُقَصَّدِ كمُعَظَّمٍ والكسرُ بأيِّ وجهٍ كانَ أو بالنِّصْفِ كالتَّقْصيدِ وانْقَصَدَ وتَقَصَّدَ و: العَدْلُ والتَّقْتيرُ(2).

وخلاصة القول أن الاقتصاد لغة يعني التوسط والاعتدال، وهو عكس الإسراف والتبذير.

ثانياً:تعريف الاقتصاد اصطلاحاً:

يعرف الاقتصاد بأنه: العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع ، كما يبحث في الطريقة التي توزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة (وغير المشتركين بصورة غير مباشرة) في ظل الإطار الحضاري نفسه، إن كل بناء اقتصادي يقوم على شقين رئيسين:

الأول: مادي تقني، وهو العملية الانتاجية، وهو الذي ينتاوله علم الاقتصاد بالدراسة.

والثاني: معنوي مذهبي، وهو الذي يستهدف ضبط السلوك البشرى على هذا الاقتصاد الأساسي(3).

---

(1) لسان العرب لابن منظور: (3 / 353) بتصرف واختصار.

(2) القاموس المحيط للفيروزأبادي: (1 / 396).

(3) الاقتصاد الإسلامي : (6/1) موقع الإسلام :www.al-islam.com

المبحث الثانى: النظام الاقتصادي الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي.

النظام الاقتصادي الإسلامي: هو مجموعة الأحكام والقواعد والوسائل التي تطبق على النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم – كما سبق أن طبق على امتداد التاريخ الإسلامي – لحل مشاكله الاقتصادية في النواحي الإنتاجية والتوزيعية والتبادلية كما يتضمن هذا النظام ما يتعلق بتوزيع الثروة وتملكها والتصرف فيها . فقد جاء الإسلام بمبادئ وأصول معينة تنطوي على سياسة اقتصادية متميزة ، وقد جرى تطبيق هذه المبادئ وتلك السياسة في عهد الرسول ε بدقة والتزم بها بعده الخلفاء الراشدون كما ارتبط بها حكام وأئمة المسلمين خلال التاريخ الإسلامي بدرجات متفاوتة [1].

والنظام الاقتصادي في الإسلام هو جزء من الدين الإسلامي الذي شمل جميع مجالات الحياة،

وهو من إبداع الخالق عز وجل. وهو نظام ثابت ومستقر ومتكامل ولا يماثله أي نظام سواء كان قديماً أو حديثاً لأنه نظام كامل لا نقص فيه بأي وجه من الوجوه [2].

ولا يجد الباحث في الإقتصاد الإسلامي تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع , لأن الدولة في الإسلام جهاز يكفل تنظيم المجتمع وحمايته، وتوضح هذة الحكومة دور كل فرد وواجبه تجاة الأفراد والمجتمع . والدولة في الإسلام لا تقوم على مبدء الأكثرية والأقلية أو على أساس الطبقات الإجتماعية إذ إن نظام الحكم في الإسلام هو فوق القوميات والعصبيات الجاهلية، وفوق التكتل على أساس روابط العرق واللون أو الطائفية. وبذلك نضمن عدم إنفراد فئة معينة بالسلطة وبالتالي تسخر ها لمصالحها كما حصل في النظام الديمقراطي الرأسمالي . حيث أنفرد أصحاب النفوذ والمال بالسلطة وأخذوا يسنون القوانين التي تطلق لهم العنان في كل وسائل كسب الثروة على حساب الفئة الضعيفة.

الجانب الاقتصادي في الإسلام يقوم على النص الإلهي في القرآن الكريم فإن الرسول εلا يصدر تشريعاً أو سنة إلا في إطار التخطيط الرباني. فالقرآن هو الأصل (الدستور) والسنة (يقصد بها ما صدر عن الرسولεمن قول أو فعل أو تقرير فيكون هذا تشريعاً)، وهكذا كانت السنة بمثابة ما يدعى اليوم بالقوانين. وقد اشتملت حكومة الرسول εفي الجانب الاقتصادي على الأحكام العامة وأحكام الصدقات والإنفاق والزكاة والفيء والخراج والجزية والحسبة والموازنة بين نفقات الدولة ومواردها وغير ذلك[3].

ويمكن أن نقول إن الاقتصاد الإسلامي له جانبان :

(أ) جانب ثابت :

---

(1) الاقتصاد الإسلامي: موقع الإسلام على الأنترنت (1 / 10 ــ 11).

(2) لماذا نحن مسلمون لحميد القرشي: (1 / 223).

(3) المرجع السابق: (224/1).

وهو عبارة عن مجموعة المبادئ أو الأصول السياسية والاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان نحو قوله تعالى : { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا } ونحو قوله تعالى : { كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ } ونحوها من النصوص العامة التي تقرر بعض المبادئ كمبدأ الحرية المقيدة بالضوابط العامة ومبدأ تحقيق التوازن الاقتصادي ومبدأ الملكية الخاصة ، وغيرها . فهذه مبادئ ثابتة غير قابلة للتغير، ويخضع لها المسلمون في كل زمان وفي كل مكان ويلاحظ عليها أنها قليلة ، وأنها عامة لا تتجاوز الحاجات الأساسية لكل مجتمع وهي تعتبر من سر عظمة الاقتصاد الإسلامي وخلوده حيث إنها صالحة لكل زمان ومكان بغض النظر عن درجة تطوره الاقتصادي .

ب / جانب متغير :

وهو عن الأساليب والخطوط العملية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لوضع أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية في واقع مادي يعمل المجتمع في إطاره ومن ذلك بيان العمليات التي توصف بأنها ربا أو صور الفائدة المحرمة ومدى تدخل الدولة[1].

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الإسلامي.

النظام الاقتصادي الإسلامي له مقومات وخصائص تميزه عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، من هذه الخصائص:

1- أنه نظام رباني فذ فريد، مستقل عن الأنظمة الأخرى، فواضعه هو الله – تعالى – خالق العباد ومبدع الأشياء، والعالِم بما يصلح الإنسان على اختلاف الأماكن والأزمان، بينما الأنظمة الأخرى من صنع البشر، ومن أهم صفاتهم الجهل والنقص، والخطأ والتأثر بالأهواء.

ولذلك كان من الخطأ الكبير وصف نظام الإسلام بأنه اشتراكي، أو رأسمالي، أو غير ذلك، وإن كان يلتقي مع كل من الأنظمة السائدة في بعض الأمور، إلا أنه يختلف عن جميعها في أمور أخرى مهمة اختلافاً جذرياً.

2- تتجلى صفة الربانية في النظام الإسلامي باعتماده في أنظمته المختلفة على العقيدة الإسلامية التي تتمثل في الإيمان بالله – تبارك وتعالى – أنه الرب الخالق البارئ المالك الرازق المشرِّع والحاكم والمدبر للأمور كلها، وأنه – وحده – المعبود الذي توجه إليه – وحده – جميع أنواع العبادات والقربات والأعمال الصالحة، ويختص بالتعظيم والإجلال، والخوف والرجاء والحب والطاعة،

(1) الاقتصاد الإسلامي: موقع الإسلام على الأنترنت: (1 / 11).

والانقياد والاستسلام، كما أنه المتفرد بجمع صفات الكمال، التي لا يشركه فيها أحد من خلقه، التي أثبتها في كتابه وسنة نبيه ε [1].

ومما تتضمنه العقيدة الإسلامية أن الإنسان مخلوق مكرم، ومكلف مستخلف، وحر مختار، خلقه الله – تعالى – لعبادته، وقلَّبه في الظروف المختلفة؛ لاختباره، وكشف حقيقته، وأنه يراه ويراقبه، ويعلم ما يخفي وما يعلن، وأنه – سبحانه – سيحاسبه، يوم القيامة ويجازيه الجزاء العادل، وأنه لن يفيده في ذلك اليوم أحد ولا شيء إلا إيمانه وعمله، وأنه سيرجع إلى ربه وحيداً فريداً، مجرداً من ماله وأهله وأنصاره، وأنه سيكون في قبضة الله – جل وعلا – لا يستطيع الفرار أو الإفلات.

3- والمرجع الوحيد لهذا النظام هو التشريع الإسلامي المتمثل في الكتاب والسنة وما تفرع منهما كالإجماع والاجتهاد، وفهم السلف الصالح من أهل القرون الثلاثة الأولى وهديهم، والمصالح المرسلة وغيرها. فلا يُقبل أي قانون إذا خالف نصاً صحيحاً صريحاً من الكتاب والسنة. وأما ما اجتهد فيه العلماء ولم يخالف نصاً صريحاً، فيؤخذ بالاجتهاد الأقوى دليلاً، والأصلح نفعاً، والأيسر تطبيقاً، وما كان من ذلك في الأمور العامة فما يعتمده الإمام أو الخليفة أو السلطان فهو المُلزِم النافذ الواجب الطاعة.

4- ويتميز النظام الإسلامي بأنه في جوانبه المختلفة – ومنها الجانب الاقتصادي – يراعي المبادئ الأخلاقية، والقيم النبيلة، ويتقيد بها، ويلتزم بالحفاظ على الفطرة السليمة، وتُعنَى تشريعاته بالحفاظ على المقاصد الخمسة الكبرى في الحياة وهي: الدين، والحياة، والعقل، والعِرض، والمال.

5- ويعد الإسلام استخراج خيرات الكون، واستثمار ما فيه، وإحياء الأرض، والانتفاع بخيراتها هدفاً من أهدف خَلْقِ الإنسان، وواجباً دينياً عليه، وعبادة ينوي بها التقرب إلى الله – عز وجل – قال الله – تعالى: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) [1]. وقوله: {وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا}. أي: وطلب منكم عمارتها، وسمي المستعمرون كذلك لأنهم ادَّعوا أنهم جاؤوا لعمارة البلاد التي احتلوها ولإصلاحها، وتهيئة أهلها لحكمها، وكذبوا، بل جاؤوا لنهب خيراتها، واستعباد وأهلها، فهم أجدر بأن يسَمَّوْا مستدمرين، وقال سبحانه: (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً)[2]. وقال: (هُوَ الَّذِي

---

(1) أضواء على مقومات الاقتصاد الإسلامي لمحمد عيد العباسي: ضمن مقالات على موقع الألوكة على الأنترنت: (1/125).
(2) المرجع السابق: (2/125).

(1) سورة هود الآية: (61).
(2) سورة لقمان الآية: (25).

خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً) [3] وقال: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)[4].

وهذه النصوص وأمثالها تعطي قيمة أخلاقية عالية للإنتاج والعمل، وتبين تحريم البطالة والكسل والفراغ، ولو كان من أجل زيادة التعبد، خلافاً لدعاوى المتصوفة المتأخرين، فتأمل قوله – تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ)[5]. أي: إذا قضيتم صلاة الجمعة، واستمعتم إلى خطبتها، فاخرجوا من المساجد وتعاطوا أعمالكم المختلفة ونشاطكم في الأرض لكسب الرزق. قال ابن كثير: روي عن بعض السلف أنه قال: (من باع واشترى في يوم الجمعة بعد الصلاة بارك الله له سبعين مرة) لقول الله تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ) [6].

6- حرية الملكية الفردية وصيانتها: من أهم أسس الاقتصاد الإسلامي أنه صان الملكية الفردية وحماها عن أي اعتداء، هذا طبعاً إذا كان وصل إليها صاحبها عن طريق مشروع، وقد قرر الله تعالى ذلك في كتابه الكريم فقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)[7] وقال: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[8]. وأكد ذلك النبي الكريم ε في أكبر تجمع حاشد جرى في حياته وهو حجة الوداع – فخطب في الناس تلك الخطبة التاريخية العظيمة، التي قرر فيها أهم مبادئ الإسلام وتشريعاته فقال بعد أن مهد لانتباه الناس بخطابات مثيرة: (أي شهر هذا؟ وأي يوم هذا؟ وأي بلد هذا؟ أليس شهر ذي الحجة، ويوم عرفة، والبلد الحرام؟) فأجابوا: نعم. فقال: (فإن دمائكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا)[1].

ويمكن حصر أسباب التملك المشروع التي اتفق عليها الفقهاء بما يلى[2]:

أ – إحراز المباح والاستيلاء عليه كالصيد وإحياء الموات والغنائم .

ب – العقود الناقلة للملكية كالبيع والهبة والوصية .

جـ – الميراث .

د – التعويض كالدية وكضمان ما يتلفه الإنسان من مال غيره .

---

(3) سورة البقرةالآية: (29).

(4) سورة الملك الآية: (15).

(5) سورة الجمعة الآية:(10)

(6) أضواء على مقومات الاقتصاد الإسلامي لمحمد عيد العباسي: ضمن مقالات على موقع الألوكة على الأنترنت: (9/125).

(7) سورة النساءالآية: (29).

(8) سورة البقرة الآية: (188).

(1) رواه البخاري: (4 / 1599) باب حجة الوداع برقم: (4144) و مسلم: (4 / 39) باب حجة النبي ε برقم: (3009).

(2) الملكية في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد السلام العبادي: (2 / 30) ، المدخل الفقهي العام للزرقا: (1/ 242 وما بعدها).

هـ- التولد من المملوك كنتاج الحيوان وثمر الزرع .
وهذا التحديد لأسباب التملك المشروع لا بد منه حتى لا ينساق الإنسان مع غريزته في حب التملك فيملك بسبب مشروع أو غير مشروع . وقد بين الله سبحانه وتعالى في كتابه وعلى لسان رسوله ρ أن الإنسان مفطور على حب التملك ، قال تعالى: (وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) [3]وقال الرسول ρ: (لَوْ كَانَ لاِبْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لاَبْتَغَى ثَالِثًا ، وَلاَ يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلاَّ التُّرَابُ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ)[4].
وبيَّن الفقهاء ما لا يجوز تملكه وهي الأعيان التي تشمل على منفعة محرمة كالميتة ولحم الخنزير وما ذبح وذكر عليه غير اسم الله والخمر والأصنام والكلب والسنور وآلات اللهو المحرمة وآلة الحجامة ، وكل مالا يوجد فيه منفعة مقصودة كالحشرات وهوام الأرض وكل ما فيه منفعة تافهة ولم يعتبرها الناس في عرفهم الصحيح محلاً للملك كحبة قمح أو شمة وردة [5] .
7- إشراف الدولة على النشاط الاقتصادي: ومن وظيفة الدولة في الإسلام الإشراف على النشاط الاقتصادي؛ حتى لا يحدث أي خلل فيه، وخوفاً من أن يتدخل بعض المنتفعين والأغنياء وأصحاب الشركات الكبرى وغيرهم للتلاعب بالسوق، واحتكار البضائع، وإحداث الأزمات، والقيام بالغش والظلم والخداع، فالدولة حارسة للقوانين المأخوذ، من الشريعة الإسلامية بقوة السلطان، ولكن الإسلام يحرم على أصحاب السلطة وعلى الدولة نفسها ممارسة التجارة والزراعة والصناعة، فينافسون الناس، ويظلمونهم، ويستأثرون بالكسب والأرباح دونهم، متمتعين بصفتهم الرسمية، وهيبة الحكم، وإن ممارسة الدولة نفسها للتجارة والزراعة والصناعة يؤدي إلى ظلم كبير، إذ لو حدث أي خلل أو غش أو تلاعب فمن الذي يراقبه ويحاسب عليه؟! هذا فضلا عن الفشل والإخفاق الذي يحُل بكل ما تقوم به الدولة من هذه الأنشطة؛ لأن الذي يقوم عليها هم الموظفون، وبما أن هؤلاء لا يستفيدون شيئاً من هذه المشروعات لو نجحت، كما أنهم لن يخسروا شيئاً إذا خسرت، فيؤدي هذا إلى ضعف حماستهم وحرصهم على نجاحها وتقدمها، فلا يبذلون الجهد المطلوب، ولا يهتمون الاهتمام اللازم لنجاحها وتقويتها، وعلى هذا فسيكون مصيرها الانهيار والإفلاس كما حدث في كثير من البلدان التي تنهج النهج الاشتراكي، أو الشيوعي الذي تسيطر فيه الدولة على وسائل الإنتاج، أو تمتلك كل شيء وتؤمم المؤسسات والشركات والمصانع والمزارع، وما خبر ما حل بالمعسكر الشيوعي العالمي منا ببعيد.

---

(3) سورة الفجر الآية: (19- 20).
(4) رواه البخاري: (8 / 115) كتاب بدء الوحي برقم: (6436) و مسلم: (3 / 99) باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالث برقم: (2462).
(5) نيل الأوطار للشوكاني: (6 / 160 وما بعدها) ، الملكية في الشريعة الإسلامية لعبد السلام العبادي: (1 / 204 - 207).

وما يعرف بأملاك الدولة وهي في الحقيقة الأراضي التي ليست لأحد، فهي أملاك الله التي لم يتملكها أحد، يأمر الإسلام بالسماح لأي أحد بتملكها، إذا سبق إليها، بشرط أن يعمرها ويحييها خلال ثلاث سنوات، فإذا لم يحيها خلال هذه المدة نزعت منه، وردت إلى حالها الأولى، وذلك قطعاً لكل طريق يعطل الأراضي عن الاستثمار والإعمار وإفادة الناس[1].

وفي هذا يقول النبي ε: (من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق)[2] ويقول: (من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها)[3]. واختلفوا: هل يحتاج ذلك إلى إذن السلطان؟ فرأى الشافعي وصاحبا أبي حنيفة أنه لا حاجة إلى ذلك وذهب أبو حنيفة إلى وجوبه، ولعل الأول هو الأرجح لعدم ورود ذلك في الأحاديث، والله أعلم .

وكان الخليفة الراشد الثاني عمر τ يمهل من يحوط أرضاً ثلاث سنوات ليعمرها، فإن لم يفعل نزعها منه. وهذا هو الذي ينسجم مع الغرض الذي شرعه الله من وضع اليد على الأرض وتملكها، فهو أراد بذلك إحياءها، ولم يرد تعطيلها وحجزها عن الإفادة منها واستثمارها، ومن وظيفة الدولة المسلمة جمع الزكاة من الأغنياء، وتوزيعها على الفقراء، هذا في المواشي والمزروعات، وأما في النقود فقد ترك لصاحب المال إخراج زكاة ماله بنفسه، وفي هذا تحقيق المصلحة المثلى بإيصال المال إلى مستحقيه، فبعضهم يعرف مالك المال، وربما كان من أقاربه فهو يساعده بذلك، ويصل رحمه، وربما كان بعض الفقراء لا يعلمهم الناس، فتتولى الدولة إيصال الزكاة إليهم[4].

8- يتبنى الإسلام مبدأ الحرية الاقتصادية: ويمنع الدولة من التدخل لتحديد أسعار السلع، ويترك ذلك لحركة السوق الطبيعية بناء على قانون العرض والطلب، حرصاً على تحقيق العدالة، فعن أنس بن مالك τ قال: غلى السعر على عهد – رسول الله ε فقالوا: يا رسول الله لو سعرت؟ فقال: (إن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله، ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال)[1].

هذا إذا كانت السوق تسير بوضع طبيعي تجري فيه المنافسة الحرة، ويتوفر فيه تكافؤ الفرص، وتشرف الدولة عليه، فتوفر الشروط الطبيعية، وتمنع الغش والاحتكار والتلاعب.

---

(1) أضواء على مقومات الاقتصاد الإسلامي لمحمد عيد العباسي: ضمن مقالات على موقع الألوكة على الأنترنت: (9/125).

(2) رواه مالك في الموطأ: (2 / 743) برقم: (1424) و أبو داود:(3 / 142) باب في إحياء الموات برقم: (3075).

(3) رواه البخاري: (3 / 140) باب المزارعة برقم: (2335).

(4) أضواء على مقومات الاقتصاد الإسلامي لمحمد عيد العباسي: ضمن مقالات على موقع الألوكة على الأنترنت: (16/125).

(1) رواه أحمد (156/3) و أبو داود: (2 / 293) كتاب البيوع برقم: (3451) والترمذي: (530/5) كتاب البيوع برقم: (3507).

أما إذا وقع شيء من الاحتكار وتمالؤ التجار على رفع الأسعار، والتلاعب بالسوق، فحينئذ يجوز للدولة أن تتدخل، وتمنع الظلم، وتحدد الأسعار؛ دفعاً للظلم والاستغلال(2).

9- يسعى الإسلام لتداول المال بين جميع الناس، ويحارب حصر تداوله بين الأغنياء، فقد أرسى القرآن هذه القاعدة بقوله – تعالى: (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ)(3). كما يسعى الإسلام لتفتيت الثروة كلما انقضى جيل من البشر عن طريق نظام المواريث، ويساعد على التقريب بين الطبقات إضافة إلى ذلك بواسطة نظام الزكاة والصدقات والكفارات والأوقاف(4).

10- يفرض الإسلام العدالة في تشريع الضرائب، وبعيد النظر فيه كي لا يكون مجحفا بالطبقات الفقيرة، ويجعله متناسباً مع مقدار الثروة التي يملكها الإنسان، ولذلك يقلل ما أمكن من الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية أو يلغيها.

11- يحث الإسلام على ما يوجب تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد وخاصة في الأقوات الضرورية للناس حتى لا يتحكم أجنبي فيها، ويوجب تحقيق التوازن الاقتصادي.

12- كما يوجب إقامة تعاون اقتصادي كامل مع الدول الإسلامية وإقامة السوق الإسلامية المشتركة، والاستغناء عن الدول الأجنبية ما أمكن.

13- يوجب الإسلام الحصول على أرقى التقنيات العلمية واستخدامها الزيادة الإنتاج وتحقيق الازدهار الاقتصادي(5).

14- لا يمنع الإسلام من مشاركة المرأة في العمل المناسب لطبيعتها النفسية والعضوية، بشرط عدم الإخلال بواجبات بيتها؛ من رعاية الزوج والولد، وبشرط تجنب الخلوة والاختلاط بالرجال، والتقيد باللباس الشرعي والضووابط الشرعية لعمل المرأة(6).

المبحث الثالث: النظام الرأسمالى وأسسه وعيوبه.

المطلب الأول: مفهوم الرأسمالية وتأسيسها.

أولاً: تعريف الرأسمالية ومفهومها:

الرأسمالية هي: نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، معتمداً على سياسة فصل الدين نهائياً عن الحياة. ولقد ذاق العلم بسببه ويلات كثيرة نتيجة إصراره على كون المنفعة واللذة هما أقصى ما يمكن تحقيقه من السعادة للإنسان. وما تزال الرأسمالية

(2) أضواء على مقومات الاقتصاد الإسلامي لمحمد عيد العباسي: (17/125).
(3) سورة الحشرالآية: (7).
(4) أضواء على مقومات الاقتصاد الإسلامي لمحمد عيد العباسي: (18/125).
(5) المرجع السابق.
(6) انظر: عمل المراة المسلمة في الفقه والتاريخ للبروفسير عبد الله الزبير: (ص132 وما بهدها بتصرف).

تمارس ضغوطها وتدخلها السياسي والاجتماعي والثقافي وترمي بثقلها على مختلف شعوب الأرض [1].

وقد تحدد مفهوم الرأسمالية في بداية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكلت مدرسة اقتصادية تدين بالحرية الاقتصادية المطلقة ويتميز هذا النظام بالأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود ويعتمد على المصلحة الشخصية وعدم تدخل الدولة في الإنتاج والتوزيع إلا في حدود ضيقة [2].

ثانياً: التأسيس وأبرز الشخصيات:

كانت أوروبا محكومة بنظام الإمبراطورية التي ورثها النظام الإقطاعي، وقد ظهرت ما بين القرن الرابع عشر والسادس عشر الطبقة البورجوازية تالية لمرحلة الإقطاع ومتداخلة معها. وتلت مرحلة البورجوازية مرحلة الرأسمالية وذلك منذ بداية القرن السادس عشر ولكن بشكل متدرج .

فقد ظهرت أولاً الدعوة إلى الحرية وكذلك الدعوة إلى إنشاء القوميات اللادينية، وظهر المذهب الحر (الطبيعي) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في فرنسا حيث ظهر الطبيعيون ومن أشهر دعاة هذا المذهب : فرنسوا كنز (1694-1778م) ولد في فرساي بفرنسا وجون لوك (1632-1704م) وآدم سميث (1723-1790م) وهو أشهر الكلاسيكيين على الإطلاق ، ولد في مدينة كيركالدي في اسكوتلنده ، ودرس الفلسفة ، وكان أستاذاً لعلم المنطق في جامعة جلاسجو مؤلف.

ودافيد ريكاردو(1772-1823م)قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي. وجون استيوارت مل(1806-1873م) ودافيد هيوم (1711-1776م) وأدمون برك من المدافعين عن الملكية الخاصة على أساس النظرية التاريخية أو نظرية تقادم الملكية[3].

المطلب الثاني: أسس الرأسمالية وعيوبها.

أولاً: أسس الرأسمالية:

1ـ البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام كالمخدرات مثلاً.

2- تقديس الملكية الفردية وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثروته وحمايتها وعدم الاعتداء عليها وتوفير القوانين اللازمة لنموها

(1) الديمقراطية آثار وثمرات لخليل إبراهيم العراقي: (1 / 55).
(2) الاقتصاد الإسلامي موقع الإسلام على الأنترنت: (1 / 8).
(3) الفرق والطوائف موقع المكتبة الشاملة على الأنترنت: (1 / 1ـ 2) بتصرف واختصار.

واطرادها وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام وتوطيد الأمن [1].

والفرد هو المالك الوحيد لما يكتسب سواء اكتسبه بالطرق المشروعة، أم غير المشروعة، إذ لا فرق في النظام الرأسمالي بين البيع والربا[2].

3- المنافسة والمزاحمة في الأسواق Perfect Competition.

4- نظام حرية الأسعار Price System وإطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض والطلب، واعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها[3]. وللفرد أن يتصرف فيما يملكه وفق ما يشاء دون قيد أو شرط. وله أن يحتكر ما تصل إليه يده من وسائل الإنتاج مهما كثرت وتنوعت.

5- للفرد أن يصرفها في الوجوه التي تعود عليه بالمنفعة، ولا يلزم بصرفها في وجوه لا تعود عليه بالمنفعة أو تكون المنفعة فيها قليلة. وإذا نظرنا إلى هذه النظرية من وجهة النظر الاقتصادية رأيناها تستلزم اختلال التوازن بين الأفراد، وتجمع وسائل الإنتاج عند طائفة تكون بأيديها الأموال الطائلة التي تحتكرها، وذلك على حساب الطائفة الأخرى.

وهنا يظهر في المجتمع طبقتان لا ثالثة لها: طبقة المتمولين أصحاب الثراء والجاه، والطبقة الثانية طبقة الفقراء[4].

ثانياً: عيوب الرأسمالية.

1- الرأسمالية نظام وضعي يقف على قدم المساواة مع الاشتراكية وغيرها من النظم التي وضعها البشر بعيداً عن منهج الله الذي ارتضاه لعباده ولخلقه من بني الإنسان، ومن عيوبها:

2- الأنانية: حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.

3- الاحتكار: إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فقدت من الأسواق نزل بها ليبيعها بسعر مضاعف يبتز به المستهلكين الضعفاء .

4- لقد تطرفت الرأسمالية في تضخيم شأن الملكية الفردية كما تطرفت الشيوعية في إلغاء هذه الملكية.

5- المزاحمة والمنافسة: إن بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة، وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف.

---

(1) الديمقراطية آثار وثمرات لخليل إبراهيم العراقي: (1 / 56).
(2) البنوك الإسلامية لعبد الله الطيار: (1 / 11).
(3) الديمقراطية آثار وثمرات لخليل إبراهيم العراقي: (1 / 56).
(4) الديمقراطية آثار وثمرات لخليل إبراهيم العراقي: (1 / 56) والبنوك الإسلامية لعبد الله الطيار: (1 / 12).

6- ابتزاز الأيدي العاملة : ذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب مما يجعل العامل معرضاً في كل لحظة لأن يُستبدَل به غيره ممن يأخذ أجراً أقل أو يؤدي عملاً أكثر أو خدمة أفضل.

7- البطالة: وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع الرأسمالي، وتكون شديدة البروز إذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك مما يدفع بصاحب العمل إلى الاستغناء عن الزيادة في هذه الأيدي التي تثقل كاهله.

وقال الرئيس الأمريكي المنتخب أوباما في أول ظهور صحفي رسمي وفي أول خطاب أن لديه 10 ملايين عاطل عن العمل وهي تركة الأزمة لعام 2008 م ... فمن المتوقع أن تصل معدلات البطالة إلى 210 مليون عاطل من العمل على مستوى العالم خلال عام 2009م[1].

8- الحياة المحمومة: وذلك نتيجة للصراع القائم بين طبقتين إحداهما مبتزة يهمها جمع المال من كل السبل وأخرى محروقة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها، دون أن يشملها شيء من التراحم والتعاطف المتبادل.

9- الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصاديّاً أولاً وفكريًّا وسياسيًّا وثقافيًّا ثانياً، وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

10- الحروب والتدمير: فلقد شهدت البشرية ألواناً عجيبة من القتل والتدمير وذلك نتيجة طبيعية للاستعمار الذي أنزل بأمم الأرض أفظع الأهوال وأشرسها.

11- الرأسماليون يعتمدون على مبدأ الديمقراطية في السياسة والحكم، وكثيراً ما تجنح الديمقراطية مع الأهواء بعيدة عن الحق والعدل والصواب، وكثيراً ما تستخدم لصالح طائفة الرأسماليين أو من يسمون أيضاً (أصحاب المكانة العالية).

12- إن النظام الرأسمالي يقوم على أساس ربوي ، ومعروف أن الربا هو جوهر العلل التي يعاني منها العالم أجمع.

13- إن الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيداً عن ميوله الروحية والأخلاقية ، داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق[2].

---

(1) تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها: عبد الستار أحمد. موقع صيد الفوائد.

(2) الديمقراطية آثار وثمرات لخليل إبراهيم العراقي: (1 / 57).

المبحث الرابع :النظام الأشتراكى مفهومه وخصائصه.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإشتراكي وتأسيسه.

أولاً: تعريفه ومفهومه:

هو مذهب فكري يقوم على الإلحاد وأن المادة هي أساس كل شيء ويفسر التاريخ بصراع الطبقات وبالعامل الاقتصادي. ظهرت في ألمانيا على يد ماركس وإنجلز، وتجسدت في الثورة البلشفية التي ظهرت في روسيا سنة 1917م بتخطيط من اليهود، وتوسعت على حساب غيرها بالحديد والنار. وقد تضرر المسلمون منها كثيراً، وهناك شعوب محيت بسببها من التاريخ، ولكن الشيوعية أصبحت الآن في ذمة التاريخ، بعد أن تخلى عنها الاتحاد السوفيتي، الذي تفكك بدوره إلى دول مستقلة، تخلت كلها عن الماركسية، واعتبرتها نظرية غير قابلة للتطبيق [1].

وهو نظام يعتمد على الفلسفة الماركسية في طغيان المصلحة العامة على المصلحة الفردية ، ويجعل من الدولة قوة قابضة بيد فولاذية على كل وسائل الحياة الاقتصادية في المجتمع ويحاول المساواة في الملكية بين أفراد المجتمع ، وقد أدخلت على هذا المذهب بعض الإجراءات عندما انخفض المستوى الإنتاجي حيث أدخل الحافز الشخصي وحافز الربح ولا سيما بعد العقد السادس من هذا القرن الميلادي[2]

ثانياً: التأسيس وأبرز الشخصيات:

*وضعت أسسها الفكرية النظرية على يد كارل **ماركس** اليهودي الألماني (1818 – 1883م) وهو حفيد الحاخام اليهودي المعروف مردخاي ماركس، وكارل ماركس شخص قصير النظر متقلب المزاج، حاقد على المجتمع، مادي النزعة.

* **لينين:** (1870م ــ 1924م) واسمه الحقيقي: فلاديمير أليتش بوليانوف، وهو قائد الثورة البلشفية الدامية في روسيا 1917م ودكتاتورها المرهوب، وهو قاسي القلب، مستبد برأيه، حاقد على البشرية.

***ستالين:** واسمه الحقيقي جوزيف فاديونوفتش زوجا شفلي (1879–1954م) وهو سكرتير الحزب الشيوعي ورئيسه بعد لينين، اشتهر بالقسوة والجبروت والطغيان والدكتاتورية.

***تروتسكي:** ولد سنة (1879م واغتيل سنة 1940م) بتدبير من ستالين، وهو يهودي واسمه الحقيقي بروشتاين. له مكانة هامة في الحزب وقد تولى الشؤون الخارجية بعد الثورة[3].

---

(1) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة بإشراف مانع الجهني: (1 / 177).

(2) الاقتصاد الإسلامي موقع الإسلام على الأنترنت: (1 / 9).

(3) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة بإشراف مانع الجهني: (2 / 177) باختصار وتصرف.

المطلب الثاني: خصائص وأسس النظام الشيوعي.

1. إنكار وجود الله تعالى وكل الغيبيات والقول بأن المادة هي أساس كل شيء وشعارهم: نؤمن بثلاثة: ماركس ولينين وستالين، ونكفر بثلاثة: الله، الدين، الملكية الخاصة، عليهم من الله ما يستحقون.

2.فسروا تاريخ البشرية بالصراع بين البرجوازية والبروليتاريا (الرأسماليين والفقراء) وينتهي هذا الصراع حسب زعمهم بدكتاتورية البروليتاريا.

3. يحاربون الأديان ويعتبرونها وسيلة لتخدير الشعوب وخادماً للرأسمالية والإمبريالية والاستغلال مستثنين من ذلك اليهودية لأن اليهود شعب مظلوم يحتاج إلى دينه ليستعيد حقوقه المغتصبة!!

4. يحاربون الملكية الفردية ويقولون بشيوعية الأموال وإلغاء الوراثة، ولا يحق للفرد جمع الأموال وتوظيفها في المجالات التي تدر عليه الأرزاق، ووسائل الإنتاج حق مشترك بين أفراد المجتمع ولا حق للأفراد بصفتهم الفردية أن يملكوا شيئا منها ويتصرفوا فيها حسب رغباتهم[1].

5.تتركز اهتماماتهم بكل ما يتعلق بالمادة وأساليب الإنتاج.

6.إن كل تغيير في العالم في نظرهم إنما هو نتيجة حتمية لتغيّر وسائل الإنتاج وإن الفكر والحضارة والثقافة هي وليدة التطور الاقتصادي.

7. يقولون بأن الأخلاق نسبية وهي انعكاس لآله الإنتاج.

8. يحكمون الشعوب بالحديد والنار ولا مجال لإعمال الفِكر، والغاية عندهم تبرر الوسيلة.

9.يؤمنون بأزلية المادة وأن العوامل الاقتصادية هي المحرك الأول للأفراد والجماعات.

10. تؤمن الشيوعية بالصراع والعنف وتسعى لإثارة الحقد والضغينة بين العمال وأصحاب الأعمال. يقولون بدكتاتورية الطبقة العاملة ويبشرون بالحكومة العالمية.

11. تنكر الماركسية الروابط الأسرية وترى فيها دعامة للمجتمع البرجوازي وبالتالي لا بد من أن تحل محلها الفوضى الجنسية.

12.لا يحجمون عن أي عمل مهما كانت بشاعته في سبيل غايتهم وهي أن يصبح العالم شيوعياً تحت سيطرتهم. قال لينين: "إن هلاك ثلاثة أرباع العالم ليس بشيء إنما الشيء الهام هو أن يصبح الربع الباقي شيوعيًّا". وهذه القاعدة

---

(1) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب بإشراف مانع الجهني: (177/3) و البنوك الإسلامية لعبد الله الطيار: (1 / 12).

طبقوها في روسيا أيام الثورة وبعدها وكذلك في الصين وغيرها حيث أبيدت ملايين من البشر [1].

المبحث الخامس: الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وبين النظامين الرأسمالي والإشتراكي.

مر معنا أن النظام الإسلامي نظام رباني من عند المولى عز وجل، وهو أعلم بخلقة، وبما يصلحهم في دينهم ودنياهم، لذلك كان النظام الاقتصادي الإسلامي صالح لكل زمان ومكان، أما كل نظام من وضع النشر فهو قاصر، لأن عقول النشر قاصرة، فما يصلح في زمان لا يصلح في زمان آخر، وما يصلح في بلد لا يصلح في بلد آخر.

ومما يجعل هذا النظام الإسلامي متميزاً عن النظامين الرأسمالي والاشتراكي الآتي:

1 – ارتباطه بالعقيدة الإسلامية: المسلم في كل تصرفاته ملتزم بأصول الحلال والحرام في شريعته، خلافاً للرأسمالية التي تخرج الدين عن المعاملات، والاشتراكية التي لاتؤمن بدين ولا إله.

2 – الأخذ بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر: إن مبدأ الإخاء الإسلامي يوجب على عاملي المصرف الإسلامي الأخذ بيد المسلم لإنقاذه من عسر أوضيق طارئ أو أزمة ألمت به، فلا إرهاق ولا إعنات في المطالبة، لقوله تعالى: (وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)[1]، خلافاً للنظام الرأسمالي الذي يتعامل بالربا الفاحش، مما نتج عنه الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وخلافاً للنظام الاشتراكي ، الذي لا يفرق بين العامل الكادح، والعاطل.

3 – النزعة الاجتماعية الإنسانية: إن هدف المصارف الربوية هو الربح، وتحقيق أكبر ربح ممكن، بينما هدف المصارف الإسلامية هو التعاون، ودرء الضرر، ودفع الحاجة، من طريق القروض الحسنة التي لا تأخذ فائدة عليها، وصرف الزكاة إلى الأسر الفقيرة، وطلبة العلم، وبناء المساجد، ودعم الجمعيات الخيرية التي تعنى برعاية الفقراء طعاماً وغذاء وكساء ومأوىً وعلاجاً، خلافاً للنظامين الاشتراكي والرأسمالي[2].

4 – المساواة بين طرفي التعامل، والوضوح في العمل، والثقة في الاستثمار: لا تعرف المصارف الربوية هذه المبادئ، وإنما المهم تشغيل الأموال بمعرفة إدارة المصرف، وإعادة الإقراض إلى غير المودعين بسعر فائدة أعلى من سعر فائدة الودائع. بينما المصارف الإسلامية لا غموض فيها، وكل أعمالها واضحة، ويهمها توفير ثقة المتعاملين مع إدارة المصرف، ولا تعتمد على الإقراض بالفائدة.

---

(1) انظر: المراجع السابقة.
(1) سورة البقرة الآية: (280).
(2) الفقه الإسلامي وأدلته أ.د. وهبة الزحيلي: (5 / 412 ـ 414) بتصرف.

5 – مناط الربح تشغيل رأس المال والعمل: الاسترباح في المصارف الإسلامية يعتمد على تشغيل رأس المال والعمل من جانب المصرف أو وكلائه، فلا يحقق إيداع المال نظير فائدة ثابتة، وإنما صاحب رأس المال شريك بناء على شركة العنان أو شركة المضاربة(3).

6.أما الملكية في الاقتصاد الإسلامي فهو لا يتفق من الاقتصاد الرأسمالي في اعتبار الملكية الخاصة هي الأصل أو القاعدة، والملكية العامة هي الاستثناء، ولا يتفق كذلك مع الاقتصاد الاشتراكي في النظر إلى الملكية العامة على أنها الأساس أو القاعدة، والملكية الخاصة هي الاستثناء، ولكن يأخذ بكلا النوعين من الملكية في وقت واحد كأصل وليس كاستثناء.

فالاقتصاد الإسلامي منذ البداية يقر الملكية الفردية، ويقر كذلك الملكية الجماعية، ويجعل لكل منهما مجالها الخاص الذي تعمل فيه. والاقتصاد الرأسمالي رغم قيامه على الملكية الفردية، وكراهيته للملكية الجماعية، إلا أنه إزاء طغيان الملكية الفردية وعزوفها عن القيام بالمشروعات الأساسية اللازمة للاقتصاد القومي، فقد اضطر إلى الأخذ بفكرة الملكية العامة في صورة تأميم بعض المشروعات الخاصة، أو قيام الدولة ابتداء ببعض المشروعات الاقتصادية التي يعزف عنها الأفراد، وخير شاهد على ذلك عمليات التأميم والتدخل في النشاط الاقتصادي التي لجأت إليها الدول الرأسمالية منذ السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى (1).

هذه المبادي هي التي جعلت للنظام الإسلامي البقاء والصلاحية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وها نحن رأينا الاشتراكية قد انهارت في معاقلها بعد قرابة السبعين عاماً من قيام الحكم الشيوعي وبعد أربعين عاماً من تطبيق أفكارها في أوروبا الشرقية وأعلن كبار المسؤولين في الاتحاد السوفيتي قبل تفككه أن الكثير من المبادىء الماركسية لم تعد صالحة للبقاء وليس بمقدورها أن تواجه مشاكل ومتطلبات العصر الأمر الذي تسبب في تخلف البلدان التي تطبق هذا النظام. وقد اقتنع الجميع بأنها نظرية فاسدة يستحيل تطبيقها حيث تحمل في ذاتها بذور فنائها وقد ظهر لمن مارسوها عدم واقعيتها وعدم إمكانية تطبيقها ومن أكبر ناقدي الماركسية من الماركسيين أنفسهم الفيلسوف الأمريكي أريخ مزوم في كتابه المجتمع السليم، ومن غير الماركسيين كارل بوبر صاحب كتاب المجتمع المفتوح، وغيرهما، ويجيء جورباتشوف كتابه البيروسريكا أو إعادة البناء ليفضح عيوب تطبيق الشيوعية في الاتحاد السوفيتي.

وهكذا باءت جميع نبوءات كارل ماركس بالفشل وأصبح مصير النظرية إلى مزبلة التاريخ، ثم انتهى الأمر بتفكك الاتحاد السوفيتي ذاته، وأصبح اسمه مجرد أثر في تاريخ المذاهب الهدامة(2).

---

(3) المرجع السابق: (415/5 ــ 417).

(1) معالم الاقتصاد الإسلامي ناصر الأحمد: (1 / 12).

(2) الموسوعة الميسرة في الأديان بإشراف مانع الجهني: (177/3).

وها نحن أيضاً نرى الرأسمالية تنهار وتتلاشى في الأزمة الأخيرة التي اجتاحت العالم، ومن أسباب انهيار النظام الرأسمالي في الأزمة المالية الأخيرة الآتي:

ـ التوسع في القروض الربوية: من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية التوسع الكبير في القروض العقارية في السوق الأمريكي خاصة والأسواق العالمية عامة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار العقارات.

ـ ضعف الرقابة على المؤسسات المالية: (البنوك، شركات التأمين، شركات التمويل العقاري، أسواق رأس المال ونحوها).

ـ انتشار ثقافة الربح السَّريع: التي دفعت بكثير من الناس إلى الدخول في المغامرة بصفقات لا يتوافر فيها الضبط القانوني والإداري، وأدى الحال ببعضهم إلى بيع أصولهم الحقيقية والدخول بقيمتها في هذه الصفقات رغبة في الحصول على ما يتوقع منها من الأرباح.

ـ انتشار ثقافة الربح السَّريع: التي دفعت بكثير من الناس إلى الدخول في المغامرة بصفقات لا يتوافر فيها الضبط القانوني والإداري (1).

ـ التدهور الكبير للاقتصاد الأمريكي: وعلى الأخص في السنوات الثمان الماضية مما أفقده القدرة على الصمود أمام بوادر الأزمة، وقد تمثل هذا التدهور في تراجع فائض الموازنة العامة للدولة من (255) مليار دولار عام2000م، إلى (92) مليار دولار عام 2001م، ثم تحول إلى عجز بلغ (230) مليار دولار عام 2002م، وأخذ يتزايد حتى بلغ قرابة (700) مليار دولار عام 2008م(2).

ـ الفساد الأخلاقي الاقتصادي: نسبة للجشع والطمع وحب الذات والانانية وغياب الدين الصحيح، انتشر الفساد الأخلاقي الاقتصادي، مثل الاستغلال والكذب والغش والتدليس والاحتكار والأرباح الفاحشة والأسعار الوهمية، وهذا يؤدي بدوره إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على عموم المستهلكين، من خلال زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم النقدي(3).

الخاتمة:

الحمد لله على التمام في البدء والختام والدوام والصلاة والسلام على النبي وصحبه الكرام، وبعد: فقد زيلت البحث بأهم النتائج والتوصيات:

أهم النتائج:

---

(1) انظر: الأزمة المالية العالمية: قراءة في مأزق الأسباب والنتائج: أ. د حَمزَة بن حُسين الفِعر الشَّريْف ـ موقع جوال الدعوة على الانترنت. ومجلة الاقتصاد الإسلامي العدد: (338/ ص 20) سنة 1430هـ تصدر عن بنك دبي الإسلامي.

(2) انظر: الأزمة المالية العالمية: قراءة في مأزق الأسباب والنتائج: أ. د حَمزَة بن حُسين الفِعر.

(3) مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد: (338/ ص 20).

1.النظام الاقتصادي الإسلامي: هو مجموعة الأحكام والقواعد والوسائل التي تطبق على النشاط الاقتصادي في المجتمع المسلم، فقد جاء الإسلام بمبادئ وأصول معينة تنطوي على سياسة اقتصادية متميزة.

2. ومن خصائصه: أنه نظام رباني وتتجلى صفة الربانية في النظام الإسلامي باعتماده في أنظمته المختلفة على العقيدة الإسلامية التي تتمثل في الإيمان بالله، أنه الرب الخالق البارئ المالك الرازق المشرِّع والحاكم والمدبر للأمور كلها. ومن هذه الخصائص: حرية الملكية الفردية وصيانتها.ومنها: إشراف الدولة على النشاط الاقتصادي. ومنها: يتبنى الإسلام مبدأ الحرية الاقتصادية ويمنع الدولة من التدخل لتحديد أسعار السلع. ومنها: يسعى الإسلام لتداول المال بين جميع الناس، ويحارب حصر تداوله بين الأغنياء.

3. الرأسمالية هي: نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية، معتمداً على سياسة فصل الدين نهائياً عن الحياة.

4. ومن خصائصها: البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب. ومنها: تقديس الملكية الفردية. ومنها: المنافسة والمزاحمة في الأسواق. ومنها: نظام حرية الأسعار.

5. ومن عيوبها: الرأسمالية نظام وضعي. ومنها: الأنانية والاحتكار. ومنها: المزاحمة والمنافسة وابتزاز الأيدي العاملة. ومنها: الحروب والتدمير و البطالة. ومنها: إنه يقوم على أساس ربوي.

6. النظام الاشتراكي: هو مذهب فكري يقوم على الإلحاد وأن المادة هي أساس كل شيء ويفسر التاريخ بصراع الطبقات وبالعامل الاقتصادي.

7. ومن خصائصها إنكار وجود الله، ومحاربة الأديان، ومحاربة الملكية الفردية ويقولون بشيوع المال.

8. أما الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالية والاشتراكية، فهو فرق كبير، فإن الاقتصاد الإسلامي يستمد أسسه ونظمه من الشريعة الغراء، مما جعله ثابتاً وصالحاً لكل زمان ومكان، أما الرأسمالية والاشتراكية فهي أنظمة وضعية، لا تعرف مصالح البشر، لذلك انهارت وتلاشت، فبقي النظام الإسلامي كالطود الشامخ.

التوصيات:

نوصي أن يستمسك المسلمون بنظامهم الاقتصادي الإسلامي، لأنه الحق والعدل، واضعه الحكيم الخبير، وعلينا ألا نتبع الأنظمة الاقتصادية الوضعية، التي رأينا دمارها وهلاكها.

فهرس المصادر والمراجع

الرقم	اسم الكتاب والمؤلف ومحتويات النشر.
	أولاً : القرآن الكريم.
	ثانياً: كتب الحديث وعلومه.
1	سنن أبي داود: دار الفكر ــ بيروت، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون.
2	سنن الترمذي: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكروآخرون.
3	صحيح البخاري: دار ابن كثير ــ اليمامة، بيروت، ط3 1407هـ ــ 1987م، تحقيق الدكتور مصطفى الديب.
4	صحيح مسلم: دار إحياء التراث العربي ــ بيروت، تحقيق: محمد فواد عبد الباقي، بدون.
5	مسند الإمام أحمد بن حنبل: عالم الكتب ــ بيروت ــ 1419هـ ، تحقيق السيد أبو المعاطي النوري. ومؤسسة قرطبة ــ القاهرة.
6	موطأ مالك ــ رواية يحي الليثي ــ دار إحياء التراث العربي ــ مصر. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
	ثالثاً: كتب الفقه العام.
7	الفقه الإسلامي وأدلته : وهبة الزحيلي ــ دار الفكر ــ بيروت ط3 1409هـ .
8	المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقاء، دار القلم ــ دمشق، ط1، 1418هـ.
9	الملكية في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد السلام العبادي. عمان: مكتبة الأقصى، 1974م.
10	نيل الأوطار: محمد علي الشوكاني ــ دارة الطباعة المنيرية ــ بدون.
	رابعاً: كتب الاقتصاد:
11	الأزمة المالية العالمية: قراءة في مأزق الأسباب والنتائج: أ. د حَمزَة بن حُسين الفِعر الشَّرِيْف ــ موقع جوال الدعوة على الانترنت.
12	أضواء على مقومات الاقتصاد الإسلامي لمحمد عيد العباسي: ضمن مقالات على موقع الألوكة على الأنترنت.
13	الاقتصاد الإسلامي: موقع الإسلام على الانترنت www.al-islam.com.
14	البنوك الإسلامية لعبد الله الطيار. موقع المكتبة الشاملة www.shamela.ws.
15	تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها: عبد الستار أحمد. موقع صيد الفوائد.
16	مجلة الاقتصاد الإسلامي تصدر عن بنك دبي الإسلامي العدد (338) سنة 1430هـ.

معالم الاقتصاد الإسلامي ناصر الأحمد موقع المكتبة الشاملة www.shamela.ws.	17
خامساً:كتب الأنظمة والفرق والطوائف والأحزاب والكتب العامة:	
الديمقراطية آثار وثمرات لخليل إبراهيم العراقي موقع المكتبة الشاملة www.shamela.ws.	18
عمل المرأة المسلمة في الفقه والتاريخ أ.د.عبد الله الزبير، منشورات المركز العالمي للدراسات الدعوية ــ الخرطوم ط11432هــ ــ 2010م	19
الفرق والطوائف: موقع المكتبة الشاملة www.shamela.ws.	20
لماذا نحن مسلمون لحميد القرشي موقع المكتبة الشاملة www.shamela.ws.	21
الموسوعة الميسرة للفرق والأديان والمذاهب المعاصرة بإشراف د.مانع الجهنـــي. دار النـــدوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، 1420هــ.	22
سادساً: كتب المعاجم:	
القاموس المحيط : الفيروز أبادي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ،1412هــ .	23
لسان العرب لابن منظور: دار صادر ــ بيروت.	24
المصباح المنير للفيومي: المكتبة العصرية.	25

فهرس الموضوعات